الفصل بين التابع والمتبوع في حاشية القونوي(ت: ١١٩٥هـ)على تفسير البيضاوي(ت: ٦٨٥هـ)

نبأ حميد بكيع المسافري
أ. د. شعلان عبد علي سلطان اليساري
جامعة بابل كلية التربية للعلوم الإنسانية

The separation between the follower and the followed in the footnote of Al-Qunawi (d.: 1195 AH) on the interpretation of Al-Baydawi (d.: 685 AH)

Nabaa Hamid Baki Al-Musafari
Dr. Shaalan Abdul Ali Sultan Al-Yasari
University of Babylon, College of Education for Humanities
Nabahmyd36@gmail.com
hum.shalaan.abd@uobablon.edu.iq

Abstract

This study presents, explains, and demonstrates the phenomenon of separation between the follower and the one who been followed in the footnote of Al-Qunawi on the interpretation of Al-Baydawi. More than one sentence, and although the dependencies are inseparable, but the strength of coherence and interdependence differs and varies between them, and this has a great impact on the separation and its grammatical rulings, its weakness, and this is what this study seeks to explain, clarify and discuss.

Keywords (separation, formation, grammatical rulings)

الملخص

تناولت الدراسة ظاهرة الفصل بين التابع والمتبوع في النص القرآني من خلال النظر في حاشية القونوي على تفسير البيضاوي ؛ بوصفها ظاهرة كان لها أثر كبير في التوجيه التركيبي للنص القرآني وقد تتبعت ما أثاره القونوي في حاشيته من آراء تتعلق بهذه الظاهرة وما قدمه من حجج لتأييد هذا الرأي أو ذاك، وذلك بعد تتبعي لآراء النحويين والمفسرين وقد وجدت أنّ الفصل في باب التوابع ورد في حاشية القونوي وتعددت أشكاله وأنماطه فقد يكون الفاصل مفردًا أو جملة أو أكثر من جملة وعلى الرغم من أن التوابع من المتلازمات لكن تختلف قوة التماسك والترابط وتتفاوت فيما بينها، وهذا له تأثير على كبير في الفصل وأحكامه النحوية، وقد ذكر القونوي كثيرًا من المواضع التي ورد فيها فصل بين التابع ومتبوعه وأجاز كثيرًا منها ورجحه، ورفض بعضها أو أضعفها، وهذا ما تسعى هذه الدراسة إلى بيانه وتوضيحه ومناقشته.

الكلمات المفتاحية (الفصل – التركيب – الحكم النحوي)

توطئة

إنّ للجملة العربية نظمًا من التركيب الذي تأتلف فيه أجزاؤها فيؤدي إلى تماسك التركيب وانسجامه وتأدية الدلالة المطلوبة بلا غموض أو لبس، وقد يُسمح في هذا النظام اللغوي ببعض العوارض التركيبية لغايات بلاغية، كالتقديم أو الحذف أو الإضمار أو الفصل، والفصل أحد ٧هذه العوارض التي تعترض أجزاء الكلام فتحول دون اتصال أو ترابط أجزائه أحيانًا، وقد راجعت مسائل الفصل في حاشية من حواشي تفسير البيضاوي وهي حاشية القونوي فاختصرت على مسائل الفصل بين التابع والمتبوع لأهميتها وحضورها الواضح في الحاشية.

ومن مسائل الفصل بين التابع والمتبوع التي وردت في حاشية القونوي :

أولًا : الفصل بين الصفة والموصوف :

إنّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد[١] قال سيبويه (ت:١٨٠هـ): " فأما النَّعت الذى جرى على المنعوت فقولك: مررتُ برجُلٍ ظَرِيفٍ قَبْلُ، فصار النعتُ مّجروراً مثلَ المنعوت لأنّهما كالاسم الواحدِ."[٢] لذا عدّ النحويون الفصل بينهما خلاف الأصل[٣] ؛لكن الفصل وقع بينهما وأجازه النحويون إن لم يكن الفاصل أجنبيًا محضًا،فأجازوا الفصل بينهما: بمعمول الصفة كقوله تعالى:((ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ)) (سورة ق: ٤٤)، وبمعمول الموصوف نحو : ((أعجبني ضربك زيدًا الشديدُ))، وكذلك إذا كان الفاصل عاملًا في الموصوف نحو : (زيدًا ضربتُ القائمَ)، ومما أجازوه أيضًا الفصل بينهما بالخبر نحو:(زيد قائمٌ العاقل)، والمبتدأ الذي خبره في متعلق الموصوف نحو قوله تعالى : ((أَفِي اللهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ)) (سورة ابراهيم: ١٠)، والقسم نحو : (زيد والله العاقل)، والاستثناء نحو:(ما جاءني أحد إلا زيدًا خير منك) [٤]، أمّا إن كان الفاصل أجنبيًا فمنع النحويون الفصل بينهما وعدّه ابن عصفور من ضرورات الشعر [٥]

ونجد أن المفسرين توسعوا فيه واختلفوا فمنهم من ذهب مذهب النحويين في جواز وقوع الفصل بينهما إذا كان الفاصل غير أجنبي، ومنهم من رأى أن الفصل بين الصفة والموصوف يتوسع فيه، وإلى هذا ذهب الزمخشري فقد أجاز الفصل بينهما بالأجنبي في بعض الآيات [٦].

ومن أنماط الفصل بين الصفة والموصوف التي وردت في حاشية القونوي :

١- **الفصل بالمبتدأ بين الصفة والموصوف :**

ومنه قوله تعالى : **((أَفِي اللهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ))** (سورة ابراهيم: ١٠))

وجّه المفسرون [٧] قوله تعالى : ((شَكٌّ)) على أنه يحتمل وجهان أن يكون (مبتدأ) أو (فاعل)، ويكون قوله تعالى : (في الله) خبر مقدم،ويجوز أن يكون : ((شَكٌّ)) مبتدأ : ((فاطر)) صفة (لله)، أو يكون قوله تعالى : ((في الله)) شبه جملة، و(شك) فاعل للظرف، و(فاطر) صفة (لله).

ذكر السمين الحلبي(ت: ٧٥٦هـ)[٨] أن الوجه الأول يفضي إلى الفصل بين الصفة (فاطر) والموصوف بالأجنبي وهو(شك) على اعتبار أنه مبتدأ، وأيدّه أبو السعود (ت: ٩٨٢هـ)و الآلوسي (ت: ١٢٧٠هـ)، والشهاب الخفاجي (ت: ١٠٦٩هـ).[٩]، وأمّا كون (شَكٌّ) فاعلًا للظرف فلا يعد أجنبيًا ؛ لأنّه كالجزء من عامله، ولذا رجحه كلٌّ من العكبري(ت: ٦١٦هـ)، والسمين الحلبي، وأبي السعود، وابن عادل الدمشقي (ت: ٨٨٠هـ)، والآلوسي [١٠] ؛ لأنّه لا يؤدي إلى الفصل، وخالفهم أبو حيان(ت:٧٤٥هـ) فذهب إلى أن الفصل بين الموصوف وصفته بمثل هذا المبتدأ لا يضر إذ قال :" و(فاطر) صِفَةٌ لِلَّهِ، وَلَا يَضُرُّ الْفَصْلُ بَيْنَ الْمَوْصُوفِ وَصِفَتِهِ بِمِثْلِ هَذَا الْمُبْتَدَأِ، فَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: فِي الدَّارِ زَيْدٌ الْحَسَنَةِ، وَإِنْ كَانَ أَصْلُ التَّرْكِيبِ فِي الدَّارِ الْحَسَنَةِ زَيْدٌ." [١١]

أمّا القونوي فقد ذكر توجيه شيخه البيضاوي للآية إذ قال:" قوله: (وهو صفة أو بدل، وشَكٌّ مرتفع بالظَّرْف) لاعتماده عَلَى الاسْتِفْهَام ويجوز أن يكون مبتدأ ولم يتعرض له ؛ لأنه يفضي إلَى الفصل بين التابع والمتبوع بأجنبي وهو المبتدأ وأما الْفَاعل لكونه كالجزء من عامله ليس بأجنبي والظَّرْف خبره..." [١٢] فالقونوي في هذا النص يذكر ما وجهه شيخه البيضاوي للآية وهو أن يكون (شَك) فاعلًا للظرف شبه الجملة و(فاطر) صفة (لله)، وزاد عليه بذكر الوجه الآخر الذي ذكره المفسرون وهو أن يكون (شك) مبتدأ، و(في الله) خبرًا مقدمًا و (فاطر) صفة لله، وقد علل عدم تعرض البيضاوي له " لأنّه يفضي الفصل بين التابع والمتبوع بأجنبي وهو المبتدأ، وأمّا الْفَاعل فلكونه كالجزء

من عامله ليس بأجنبي " [١٣]، والذي يظهر من نصّه السابق أنّه (القونوي) يجوّز إعراب (شك) مبتدأ خبره الجار والمجرور(في الله) و(فاطر) صفة، وهذا يعني أنّه يُجيز الفصل بالمبتدأ بين الموصوف وصفته في هذه الآية.

والراجح عندي هو ما ذهب إليه كثير من النحويين[١٤] بجواز الفصل بالمبتدأ في هذه الآية، فهو ليس أجنبيًا، لأنَ المبتدأ هو العامل في الخبر، وخبره يشتمل على الموصوف، يضاف إلى ذلك أن تقديم المبتدأ وجعله فاصلًا بين الصفة الموصوف لقوة التماسك والترابط بين المبتدأ والخبر فلو جعل التقدير خارج النص القرآني : (أفي الله فاطر السموات والأرض شَكٌ) فهذا الفصل الطويل المركب من الصفة المضافة والعطف يضعف العلاقة، والترابط ما بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر، ويجعل التركيب قلقًا [١٥]، ولذا قدِّم المبتدأ ووقع فاصلًا بين الصفة والموصوف.

٢-الفصل بالفاعل بين الموصوف وصفته :

نجد أن أكثر النحويين تسامحوا وتوسعوا بالفصل بين الصفة والموصوف فأجازوا الفصل بالمبتدأ، والخبر، ومعمول الموصوف، والاستثناء والقسم، والجملة الاعتراضية، ومما جوزوا الفصل به أيضًا الفصل بالفاعل [١٦]، ومن شواهد ذلك قوله تعالى:((**يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ**)) **(سورة الأنعام: من الآية ١٥٨)**

وقف المفسرون على هذه الآية، فذكروا أن قوله تعالى :((لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ)) فيه وجوه منها :

-إنها في محل نصب لأنها صفة لـ(نفسًا)، وإلى ذلك ذهب الزمخشري(ت: ٥٣٨هـ)، وفخر الدين الرازي (٦٠٦هـ)،وأبو حيان، والبيضاوي (ت: ٦٨٥هـ)، وابن عاشور(ت: ١٣٩٣هـ)[١٧]، وقد بيّن أبو حيان أن في هذا التوجيه فصلًا بين الموصوف والصفة بالفاعل وهو(إيمانها) وهذا الفصل لا يضر لأنه ليس أجنبيًا ؛ لأن الموصوف الذي هو المفعول (نفسا)، والفاعل (إيمانها) قد اشتركا في العامل، فعلى هذا يجوز ضرب هندا غلامها التميميّة [١٨]، وأجاز أبو البقاء(ت: ٦١٦هـ) أن يكون قوله تعالى :((لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ)) جملة في محل نصب حال من الضمير المجرور (ها) في (إيمانها)، أو جملة مستأنفة، وضعّف كونها صفة. [١٩]، وقد استبعد أبو حيان هذين الوجهين حيث جعل الحال بعيدا والاستئناف أبعد منه [٢٠]

أمّا القونوي، فقد ذهب إلى جواز الفصل بين الموصوف وصفته بالفاعل في هذه الآية ؛ لأن الموصوف والفاعل قد اشتركا في العامل، إذ قال : " قوله: (لم تكن صفة نفسا) ولا يضره الفصل بين الصّفَة والْمَوْصُوف لأنه ليس بأجنبي لأن العلامة الزَّمَخْشَرِيّ صرح به وهو إمام في العلوم العربية، ولذا رضي به المص فالْقَوْل بأنه اسْتِئْنَاف ضعيف." [٢١]، والذي نستشفه من كلامه في النص السابق أنه تابع الزمخشري فيما ذهب إليه من أن جملة (لم تكن) صفة لـ(نفسًا)، وهذا يعني أنه أجاز الفصل بين الصفة والموصوف بالفاعل (إيمانها)، وهذا الفاصل لا يضر ؛ لأنّه ليس أجنبيًا.

٣-الفصل بين الموصوف وصفته بالحال

أ جاز النحويون والمفسرون الفصل بين الصفة والموصوف بشرط ألّا يكون أجنبيًا ومنهم من توسع في ذلك فأجاز الفصل بالأجنبي غير المحض أي ما كان له تعلق بما قبله ولا يؤدي إلى اضطراب أو خلل في التركيب، وقد اختلف المفسرون في مسألة الفصل بينهما بالحال ففي قوله تعالى : ((**قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ**)) **(سورة الأعراف: ١٥٨)**، ذهب الزمخشري إلى أن قوله تعالى : ((جَميعًا)) منصوب على أنه حال من الضمير في (إليكم)، والجملة المتمثلة بقوله تعالى : ((الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ)) يجوز أن تكون صفة للفظ الجلالة(الله) وإن فصل بينهما بالحال، ويحتمل أن تكون منصوبة على المدح، وقد استحسن الزمخشري هذا الوجه إذ قال : " فإن قلت: الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ ما محله؟

قلت: الأحسن أن يكون منتصباً بإضمار أعنى، وهو الذي يسمى النصب على المدح. ويجوز أن يكون جرا على الوصف، وإن حيل بين الصفة والموصوف بقوله : "إِلَيْكُمْ جَمِيعاً" [٢٢]، يفهم من كلام الزمخشري أنه جوّز الفصل بين الموصوف وصفته بالحال في هذه الآية ؛ ولكنه رأى أن الأحسن في قوله تعالى : ((الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ)) النصب على المدح، وقد اعترض عليه أبو البقاء فلم يجوّز كون جملة ((الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ)) صفة بسب الفصل مؤكدًا ذلك بقوله : " وَيَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِلَّهِ، أَوْ بَدَلًا مِنْهُ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْفَصْلِ بَيْنَهُمَا بِإِلَيْكُمْ وَحَالِهِ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِرَسُولِ." [٢٣]، وأجاز فيها النصب بفعل مضمر تقديره :(أعني)أو الرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره:(هو)[٢٤]، وأيدّه السمين الحلبي فضعّف كون جملة ((الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ)) صفة للفظ الجلالة (الله) [٢٥]

وذهب الآلوسي إلى جواز ما استبعده أبو البقاء أي : كون جملة (الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ) صفة (الله) وأنّ الفاصل ليس أجنبيًا إذ قال : " وجوز أن يكون في موضع جر على أنه صفة للاسم الجليل أو بدل منه، واستبعد ذلك أبو البقاء لما فيه من الفصل بينهما، وأجيب بأنه مما ليس بأجنبي وفي حكم ما لا يكون فيه فصل " [٢٦]

أمّا القونوي فقد ذكر ما وجّهه شيخه البيضاوي من أن جميعًا حال من (إليكم)، وقوله تعالى : ((الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ)) صفة لله، "وإن حيل بينهما بما هو بمتعلق بالمضاف وهو الرسول والمضاف إليه أي : الله " [٢٧]، ويعقب على كلام البيضاوي :" كالمتقدم عليه" بقوله :" أي عَلَى ذلك المتعلق أو لأنه أي المتعلق وهو(إليكم جَمِيعًا) كالمتقدم عَلَى لفظة (الله)؛ إذ المتعلق حقه التقدم عَلَى الْمُضَاف إليه فالتقدير [(يَا أَيُّهَا النَّاس إني رسول إليكم جميعًا من الله (الذي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ)]. وهذا هُوَ الظَّاهر المعول." [٢٨]، الذي يظهر من كلام القونوي أنه يؤيّد ما ذهب إليه شيخه البيضاوي من أن الفصل بين الموصوف وهو لفظ الجلالة (الله) وصفته (الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ) بالحال جائز؛ لأنّه متعلق بما أضيف إلى الله وهو الرسول فـ (إليكم) متعلق بالرسول، و(جميعًا) أيضًا متعلق بالرسول لأنّه حال من الضمير المجرور في (إليكم) " ومتعلق المتعلق بالشيء متعلق بذلك الشيء "[٢٩] فهما متعلقان بالرسول، ولذا فالمتعلق وهو (إليكم جميعاً) حقه التقدم على المضاف إليه.أي التقدير : (يَا أَيُّهَا النَّاس إني رسول إليكم جميعًا من الله).

٤- الفصل بين الصفة والموصوف بصفة لموصوف آخر :

نصّ النحويون على أن الفصل بين الموصوف وصفته بالأجنبي لا يجوز قال ابن عصفور : " واعلم أنه لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي " [٣٠]، ولذا فالفصل بين الموصوف وصفته بصفة أخرى لموصوف آخر عدّ أجنبيًا ؛ لأنها ليست معمولة للموصوف الأول ولا متعلقة به بل هي أجنبية عنه، ومن شواهد ذلك قوله تعالى :((وَوَيْلٌ لِّلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ * الَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الآخِرَةِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجاً أُوْلَئِكَ فِي ضَلاَلٍ بَعِيدٍ)) (سورة إبراهيم:٢-٣)

ذكر كلٌّ من الزمخشري، وأبي البقاء، والبيضاوي [٣١] أن الاسم الموصول (الّذين) في النص القرآني السابق يحتمل أن يكون صفة لقوله تعالى :((لِّلْكَافِرِينَ))، أو النصب على الذم،أو أنه مبتدأ خبره (أُوْلَئِكَ)، وقد استبعد أبو حيان كون (الذين) صفة (للكافرين) ؛ وردّه لأنّه يفضي إلى الفصل بين الموصوف وصفته بالأجنبي وهو قوله تعالى : ((مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ)) [٣٢]

وتعقب القونوي ما ذكره أبو حيان من اعتراض ونقل تخريجًا حاول فيه بعضهم تصحيح رأي الزمخشري فقال :" ((وهو مبني عَلَى أن قوله: (من عذاب شديد) صفة. وقيل وهو لم يذكره فهو إلزام له بما لا يلتزمه فيجوز عَلَى هذا خبر مبتدأ مَحْذُوف والْجُمْلَة اعتراضية فلا يضر الفصل بها فتأمل كذا قيل" [٣٣]، فالقونوي هنا ينقل رأيًا ولكنه

يرفضه وهو أن شبه الجملة (من عذاب شديد) متعلقة بـ(ويل) أو صفة لـ(ويل) فهي على هذا فاصل أجنبي، أو لا هي خبر لمبتدأ محذوف، وعليه فهي جملة اعتراضية والفصل بها لا يضر، والقونوي رفض هذا التوجيه وعدّه متكلفًا فقال : " ولا يخفى ما فيه من ارْتِكَاب خلاف الظَّاهر؛ إذ كون مثل هذه جملة اعتراضية بتقدير مبتدأ غير متعارف والتزام ما لا يلزم، فالأولى في الْجَوَاب منع كون ذلك أجنبيًا، ولعل صاحب الكَشَّاف لا يعد مثل ذلك أجنبيًا أو اختار جواز الفصل بمثل هذا الأجنبي وهو ثقة وإمام في العلوم العربية " [٣٤] نلحظ أن القونوي في النص السابق يُبدي اعتراضه على التخريج، ويذكر ما يراه صحيحًا وهو أن الزمخشري لا يحسب مثل هذا الفاصل أجنبيًا أو أنه أجاز الفصل بمثل هذا الفاصل الأجنبي.

ثانيًا : الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه :

تباينت آراء النحويين في وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، فمنهم من أجاز وقوع الفصل بينهما بالقسم والجار والمجرور سواء كان المعطوف اسماً نحو : (قَامَ زيد ثمَّ وَالله عَمْرو)، (وَمَا ضربت زيدا لَكِن فِي الدَّار عمرا) أم فعلًا نحو:(قَامَ زيد ثمَّ فِي الدَّار قعد أَو ثمَّ أَو بل وَالله قعد)، وهذا الفصل جائز في حروف العطف باستثناء الفاء والواو [٣٥]، في حين نجد أن ابن مالك(ت:٦٧٢هـ) أباح الفصل بين حروف العطف ومعطوفها بالجار والمجرور والظرف دون استثناء لحرف من حروف العطف – إن لم يكن المعطوف فعلًا، ولا اسمًا مجرورًا [٣٦]، وبعضهم وضع معيار للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه يقوم على صورة حرف العطف، فإذا كان حرف العطف على حرف واحد كـ(الواو، والفاء)، فلا يجوز الفصل،لا بقسم، ولا بظرف، ولا جار ومجرور إلّا في الضرورة ؛ لشدة افتقارهما لكونهما على حرف واحد كرهوا الفصل فيهما فلا تقول: (قام زيد والله بكرٌ)، ولا (فوالله بكرٌ)، ولا ((خرج زيدٌ والساعة بكرٌ))، أما إن كان حرف العطف على أكثر من حرف فيجوز الفصل بينه وبين المعطوف بالقسم، وبالظرف، والجار والمجرور نحو : (قام زيد ثم والله خالدٌ)، و(قام زيد بل والله سعيدٌ) و(ما ضربت زيدًا لكن في الدار خالدٌ). [٣٧]

ومن أشكال الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه التي وردت في حاشية القونوي :

١- الفصل بين الضمير المرفوع وما عطف بتوكيد أو ما يقوم مقامه :

ذهب جمهور البصريين ومنهم سيبويه والمبرّد أنه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل ظاهرًا كان أم مستترًا إلّا بالفصل بين المتعاطفين بتوكيد أو غيره [٣٨]، وعللوا سبب الفصل لئلا يتوهم العطف على العامل في الضمير؛ لأنّ الضمير المرفوع المتصل كالجزء من عامله، فإذا عطفت عليه كأنما عطفت على جزء الكلمة، فإذا أكد بالمنفصل قُوِي ودلّ التأكيد وانفصاله على انفصاله في الحقيقة. [٣٩]، أما الكوفيون فلا يشترطون ذلك، فقد أجازوا العطف على الضمير المتصل بلا تأكيد وفصل نحو : ((قمتُ وزيدٌ))،[٤٠] ومن شواهد الفصل بين الضمير المتصل وما عطف عليه قوله تعالى : ((**اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ**)) (سورة البقرة، من الآية:٣٥)، فقوله تعالى:((وزوجك)) مرفوع عطفًا على الضمير المستكن في(اسكن) وصح العطف لتوكيده بالضمير المنفصل ذهب إلى هذا الرأي أكثر النحويين والمفسرين[٤١]، أما القونوي فقد ذكر هذا النوع من الفصل، وأيد ما ذهب إليه شيخه البيضاوي وأكثر المفسرين من أن (وزوجك) معطوف على الضمير المستتر في (اسكن) وصح العطف ؛ لأنه أكد بالضمير المنفصل(أنت).[٤٢]، وأنا أرجح ما ذهب إليه جمهور المفسرين والنحويين والقونوي من أن قوله تعالى (زوجك) مرفوع عطفًا على الضمير المستكن في (اسكن)، وصح عطفه عليه لتأكيده بالضمير المنفصل، فالفصل بالضمير المنفصل له أثر كبير وواضح على العطف فهو قد حّسن العطف وجعله أقوى وأمكن من جهة التركيب، فالعطف

على الضمير المتصل المرفوع بدون تأكيد أو فاصل فيه ضعف وقبح ؛لأنه يوهم العطف على عامل الضمير ؛لأنّ الضمير المرفوع المتصل ينزل من عامله منزلة الجزء.

٢- الفصل بالمفعول به بين العاطف والمعطوف:

ومن موارد ذلك قوله تعالى :((**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ**)) **(سورة التحريم من الآية:٦)، فعلى قراءة** [٤٣] **من رفع (وأهلوكم)** تكون معطوفة على الضمير المتصل المرفوع في (قوا) وحسن العطف من غير تأكيد لوقوع الفصل بالمفعول به (أنفسكم) بين المتعاطفين.

وهذا ما نصّ عليه الزمخشري بقوله: " (وأهلوكم) عطفا على واو(قُوا) وحسن العطف للفاصل. فإن قلت: أليس التقدير: قوا أنفسكم وليق أهلوكم أنفسهم؟ قلت: لا، ولكن المعطوف مقارن في التقدير للواو، وأنفسكم واقع بعده، فكأنه قيل: قوا أنتم وأهلوكم أنفسكم لما جمعت مع المخاطب الغائب غلبته عليه، فجعلت ضميرهما معا على لفظ المخاطب" [٤٤]، وأيدّه السمين الحلبي، وأبو السعود، والآلوسي [٤٥]، ورأى أبو حيان أنّ هذا الفصل حسن العطف وصححه [٤٦]،أمّا القونوي فقد ذكر في حاشيته هذا النمط من الفصل، ورجح ما ذهب إليه الزمخشري وأكثر المفسرين من أن (أهلوكم)مرفوع عطفًا على الضمير المتصل المرفوع في (قوا) فيكون أنفسكم مشتملًا أنفس الكل من جهة التغليب إذ قال: "وقرئ و «أهلوكم» عطف على واو (قُوا) أي عَلَى الضَّمير المرفوع المتصل حسن العطف بدون تأكيد لوجود الفاصل فالظَّاهر حِينَئِذٍ كون التقدير(قوا أنفسكم وليق أهلوكم أنفسهم) لكن الأمر ليس كَذَلِكَ لأن الْمَعْطُوف مقارن في التقدير للواو وأنفسكم واقع بعده فكأنه قيل: قوا أنفسكم وأهلوكم أنفسهم بأن يقي كل نفسه عَمَّا يرديها فقدم الأنفس وغلب أنفس المخاطبين عَلَى أنفس الأهل فشملهم الخطاب جَمِيعًا والتَّغْليب فيكم وفي (قوا)" [٤٧]، والذي نستشفه من كلام القونوي أنه أجاز هذا الفصل واستحسنه، ونلحظ أن لهذا الفاصل المفعول به (أنفسكم) الواقع بين الواو (وأهليكم) أثرًا في التركيب إذ أغنى عن ذكر ضمير المخاطبين (أنتم) ؛ ولذا صح العطف على الضمير المرفوع في (قوا) بدون التأكيد لوجود الفاصل.

٣-الفصل بالحال بين المعطوف والمعطوف عليه :

ومن شواهد ذلك قوله تعالى : ((**رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ**)) **(سورة البقرة : ١٢٨)**، فذكر أبو البقاء فيها وجهين: الأول : أن (من ذرّيتنا) في محل نصب مفعول ثانٍ لـ(اجعل) المقدرة،(أمّةً) مفعول أول، و(مسلمةً) نعت لـ(أمة)، والوجه الثاني : أن تكون (أمّةً) هي المفعول الأول، و(من ذرّيتنا) حال منها لأنّه في الأصل صفة نكرة، فلما قُدّم عليها انتصب حالًا، و(مسلمةً) هي المفعول الثاني، وكان الأصل (اجعل أمةً من ذرّيتنا مُسلمةً لك) فالواو داخلة في الأصل على (أمّة)، وقد فصل بينهما بقوله:((ومن ذرّيتنا)، فالفصل في هذا النص القرآني جائز عند أبي البقاء لأنّه من جملة الكلام المعطوف [٤٨]، وقد استبعد أبو حيان هذا التوجيه ؛ لأنّ فيه فصلًا بالحال بين العاطف والمعطوف عليه، ولأنّ الفصل بالظرف بين العاطف والمعطوف إذا كان حرف العطف على صورة حرف واحد غير جائز إلّا في الضرورة، ولذا لم يجوّز أبو حيان الفصل بالحال ورآه بعيدًا، إذ قال:" فَالْفَصْلُ بِالْحَالِ أَبْعَدُ مِنَ الْفَصْلِ بِالظَّرْفِ، فَصَارَ نَظِيرَ: ضَرَبْتُ الرَّجُلَ، وَمُتَجَرِّدَةٌ الْمَرْأَةُ تُرِيدُ: وَالْمَرْأَةُ مُتَجَرِّدَةٌ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَخْتَصَّ جَوَازُ هَذَا بِالضَّرُورَةِ "[٤٩]، وأيّده تلميذه السمين الحلبي، فلم يجوّز الفصل بالحال بين المعطوف والمعطوف عليه إذا كان حرف العطف على صورة حرف واحد بناءً على ما ذهب إليه بعض النحويين كأبي علي الفارسي (ت:٣٧٧هـ)، وابن هشام (ت:٧٦١هـ)[٥٠]، فأبو علي الفارسي لم يجوّز الفصل بينهما بالظرف إذا كان حرف العطف على صورة حرف واحد بالرغم من أنّ النحويين أباحوا الفصل بالظرف في كثير من المسائل النحوية وتوسعوا فيه، فما بالك بالحال.

أمّا القونوي فقد ذكر ما ذهب إليه البيضاوي من جواز أن تكون (من) للتبين قدّم على المبين،أي (ومن ذريتنا صفة مبينة ل(أمةً) فلما قدمت عليها نصبت على الحال، ومفعولا اجعل هما (أمةً) و(مسلمةً)

والمعنى: (اجعل أمةً مسلمةً لك من ذريتنا)، وبيّن القونوي أنّ (من ذرّيتنا) لا يجوز أن يكون مفعولًا أول ؛لأنّ البيان من تتمة المبين أي مكمل له فهو إمّا صفة له إن أُخر أو حال إن قدم عليه، وقد أيّد القونوي ما ذهب إليه شيخه البيضاوي من جواز الفصل بالحال بين العاطف والمعطوف إذ قال معلقًا على قول البيضاوي: "وفصل به أي بالبيان بين العاطف وهو الواو والمعطوف وهو أمة كما في قوله تعالى:((خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ)) وأصله ومثلهن من الْأَرْض" [٥١] ،والذي نستشفه من كلام القونوي أنه جوّز الفصل بالحال بين العاطف والمعطوف إذ لم ينتقد أو يعترض على قول شيخه البيضاوي إذًا فهو يجوّز هذا الفصل ؛ لأنّه من جملة الكلام المعطوف، فالواو داخلة في الأصل على (أمة) و(من ذرّيتنا) صفة في الأصل لـ(أمة) قُدِّم عليها فانتصب على الحال، فقد ذكر أنَّ البيان من تتمة المبين فهو صفة له إن أُخر، وحال إن قدم، فالفصل هنا جائز عنده.

٤-الفصل بالظرف بين المعطوف والمعطوف عليه :

الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور مسألة مختلف فيها كما ذكرنا سابقًا، فقد منع أبو علي الفارسي الفصل بينهما وخصه بالضرورة الشعرية، وذهب غيره إلى جواز الفصل بينهما واستدل على ذلك بمجموعة من الآيات منها على سبيل الذكر لا الحصر منها قوله تعالى:((**رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً**)) (سورة البقرة:٢٠١)، وقوله تعالى :((**اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ**)) (سورة الطلاق:١٢) حيث عطف (مثلهن) على (سبع سماوات)، وقد فصل بينهما بالجار والمجرور وهو(ومن الأرض)، فقد احتجوا بها على ضعف ما ذهب إليه أبو علي الفارسي، وأن الفصل بينهما جائز وليس مخصوصًا بالشعر كما ذكر.[٥٢] ومن المواضع التي ورد فيها فصل بالظرف بين المعطوف والمعطوف عليه قوله تعالى : ((**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ**)) (سورة النساء :٥٨)، ذكر أبو حيان أن قوله تعالى :((أَنْ تَحْكُمُوا)) بحسب الظاهر معطوف على قوله تعالى:((أَنْ تُؤَدُّوا))، وقد فصل بين حرف العطف والمعطوف بـ(إذا).[٥٣] ، فإنّ ظاهرها يوحي أن هناك فصلًا بين حرف العطف والمعطوف بالظرف كما ذكر أبو حيان، وعليه فهل تعد هذه الآية دليلا على ضعف ما ذهب إليه أبو علي الفارسي، وهل يجوز الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالظرف؟ فبناءً على ما قاله بعضهم من أنّ المعطوف عليه إذا كان مجرورا أعيد مع المجرور الجار، وهذه الآية لا يتم فيها ذلك ؛ لأنّ (إذا) ظرف لابد له من عامل، فإذا قلنا بإن عامله هو إمّا (أن تحكموا) أو(يأمركم) فالأول قوي من ناحية المعنى لكنه ضعيف وممتنع من ناحية الصناعة النحوية ؛ لأنّ ما في حيز الموصول الحرفي لا يتقدم عليه عند البصريين، أمّا الكوفيين، فقد أجازوا ذلك.[٥٤] ،والثاني ممتنع أيضا ؛لأنّه لا يستقيم من حيث المعنى كما ذكر أبو حيان لأنّ الأمر ليس واقعًا وقت الحكم، ولذا وجّهه أبو حيان بأنه متعلق بعامل مقدر يفسره المذكور والتقدير: (وأن تحكموا إذا حكمتم) فـ(أن تحكموا) المذكورة دالة علي الأولى.[٥٥] ونجد القونوي ذكر في حاشيته هذا النوع من الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه وأجازه إذ قال في شرحه للنص القرآني السابق : " الفصل بين العاطف والْمَعْطُوف إذا لم يكن فعلًا بالْمَظْرُوف الجار والمجرور جائز كما هنا "[٥٦]، وأشار أيضًا إلى عامل النصب في (إذا) حيث قال: " (أن تحكموا) أي يأمركم أن تحكموا بالعدل فهو عطف عَلَى أن تؤدوا وحرف العطف في الْمَعْنَى داخل عليه فيكون (إذا حكمتم) منصوبًا بـ يأمركم عَلَى الظرفية متوسطًا بين الْمَعْطُوفين وهو جائز عند البعض والأمر وإن كان أزليًا لكنه باقٍ وملاقٍ وقت الحكم فلا إشكال. هذا عند من لم يجوز تقدم ما في حيز الموصول عليه وهو مذهب البصريين، وأما عند الكوفيين فيجوز كون (إذا حكمتم) منصوبًا بـ (أن تحكموا)

كما هُوَ الْمَعْنَى عليه وكون الظَّرْف معمولًا لفعل مَحْذُوف يفسره المذكور لم يبعد. " [٥٧] ،والذي يفهم من نص القونوي السابق أن الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف (إذا) جائز لا اشكال فيه ؛ ولكن الاشكال في عامل النصب في (إذا) فالمختار عنده أنه متعلق بـ(يأمركم)، فهو يرى أنه جائز لا اشكال فيه كما ذهب أبو حيان، مبينًا أن الأمر وإن كان أزليًا لكنه باق وملاق وقت للحكم، ولذا قدمه على بقية الوجوه.

ثالثًا : الفصل بين البدل والمبدل منه

وقع الفصل بين البدل والمبدل منه في العربية وقد تباينت آراء النحويين في الفصل بين البدل والمبدل منه فمنهم من لم يجوّز الفصل بينهما فقد منع المبرد الفصل بينهما بالحال أو المفعول به مبيّنًا ذلك بقوله : " لَو قلت: رَأَيْت الذى ضرب أَخَاك يُخَاطب زيدا عمرا، فَجعلت(عمرا) بَدَلا من الْأَخ، و(يخاطب) حَالا للذى أَو مَفْعُولا ثَانِيًا لـ(رأيت) وهى فى معنى علمت – لم يجز فَإِن جعلت (يُخَاطب زيدا) حَالا لـ(أخيك) دخل فى الصِّلَة، فأبدلت عمرا – فَهُوَ جيد حِينَئِذٍ؛ لِأَنَّهُ كُله فى الصِّلَة " [٥٨]، وذكر ابن جني " أن الفصل بين البدل والمبدل منه لا يجوز" [٥٩] ،على حين أن أبا حيان أجاز الفصل بينهما ؛ لكنه رأى أن الأحسن عدم الفصل بينهما إذ قال : " والأحسن ألا يفصل بين البدل والمبدل منه، وقد يفصل بالظرف والصفة ومعمول الفعل نحو: أكلت الرغيف في اليوم ثلثه، وقام زيد الظريف فقم، وقال تعالى: ((قم الليل إلا قليلا)) " [٦٠] ، وممن أجاز الفصل بينهما أيضًا السيوطي فذهب إلى جوازه إذا كان الفاصل غير مباين محض، فإن كان الفاصل أجنبيًا لم يجوّز الفصل بينهما [٦١] ، ومن أشكال الفصل بين البدل والمبدل منه :

١– الفصل بين البدل والمبدل منه بالخبر

أجاز النحويون الفصل بين البدل والمبدل منه بالظرف والصفة ومعمول الفعل، وأيضا الفصل بالخبر، فقد أجاز سيبويه الفصل بالخبر بينهما إذ قال في باب ما يستوي فيه الحروف الخمسة :" وذلك قولك: إن زيدا منطلق العاقلُ اللبيبُ. فالعاقل اللبيب يرتفع على وجهين: على الاسم المضمَر في منطلق، كأنه بدلٌ منه، فيصير كقولك: مررت به زيدٌ إذا أردت جوابَ بمن مررتَ. فكأنه قيل له: من ينطلق؟ فقال: زيدٌ العاقلُ اللبيب. وإن شاء رفعه على: مررتُ به زيدٌ، إذا كان جوابَ مَن هو؟ فنقول: زيد، كأنه قيل له: مَن هو؟ فقال: العاقل اللبيب وإن شاء نصَبَه على الاسم الأول المنصوب." [٦٢] ، على حين أن ابن الحاجب ضعّف الفصل بالخبر بين البدل والمبدل وقد وضح ذلك عندما وقف على قوله تعالى : **((يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ وَاللهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ))** (سورة البقرة: ٩٦)) إذ قال في توجيه قوله تعالى: ((أن يعمر)) : " ويجوز أن يقدر (أن يعمر) بدل اشتمال من الضمير، و (بمزحزحه) الخبر، ويضعف هذا الوجه من جهة الفصل بين البدل والمبدل منه. " [٦٣].

ومن موارد الفصل بالخبر بين البدل والمبدل منه قوله تعالى :**((وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ وَاللهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ)) (سورة: البقرة:٩٦)**

اختلفت آراء النحويين والمفسرين في توجيه مرجع الضمير(هو) في قوله تعالى :((وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ)) فذكروا عدة وجوه منها :

– إنّ الضمير (هو) عائد على (أحدهم) المتقدم، فـ(هو) مبتدأ و(بمزحزحه) خبر، أو تكون(ما) الحجازية العاملة عمل ليس والضمير(هو) اسمها و(بمزحزحه) خبرها، والمصدر المؤول من (أن يعمر) فاعل (بمزحزحه) والتقدير: (وما أحدهم بمزحزحه من العذاب تعميره)، ذهب إلى هذا الرأي الزجاج[٦٤]، واختاره الزمخشري، وابن عطيه، ورجحه أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، وأبو حيان [٦٥]

– ورأى بعضهم أن الضمير (هو) عائد على المصدر المدلول بالفعل (لو يُعمَّر)، و(أن يعمر) بدل من الضمير (هو) وعلى هذا يكون الضمير(هو) مرفوعًا على أنه يكون اسم (ما) أو مبتدأ على ما سبق من إعرابه.(٦٦)، وقد أجاز الزجاج هذا الوجه إذ قال : "ويصلح أن تكون (هو) كناية عما جرى ذكره – من طول العمر، فيكون: وما تعميره بمزحزحه من العذاب، ثم جعل (أن يُعَمَّر) مبنياً عن (هو) كأنَّه قال: الذي ليس بمزحزحه أن يعمر".(٦٧)، وتبعه في جواز هذا التوجيه كلٌ من الزمخشري، وأبي البقاء، والرضي(٦٨)، وضعَّفه ابن الحاجب بسبب الفصل بين البدل والمبدل منه بالخبر(٦٩) وردّ الآلوسي على من ضعّف هذا الوجه بسبب الفصل ؛ لأنَّ لفظ التعمير غير مذكور بل المذكور ضميره، فالفصل في هذا الموضع عندهم حسن ولا إشكال فيه (٧٠)

– وجوّز بعضهم أن يكون (هو) ضميرًا مبهما ولا يعود على شيء قبله و(أن يُعَمَّر) بدل منه (٧١) ،– وقيل يجوز أن يكون (هو) ضمير فصل، واستبعده القرطبي ؛لأنّ ضمير الفصل لا يكون إلّا بين شيئين متلازمين (٧٢) ويكون متوسطًا، وهذا ما ذهب إليه البصريون أما الكوفيون فقد أجاز بعضهم تقديم ضمير الفصل مع الخبر ففي قولنا :(زيدٌ هو القائم) أجازوا أن يقال :(هو القائم زيدٌ)، وكذلك هذه الآية فأصل الكلام أن يكون (بمزحزحه) خبر (ما) و(أن يعمر) مبتدأ مؤخر والتقدير: (وما تعميره هو بمزحزحه) ثم قدم الخبر وقدم معه ضمير الفصل.(٧٣)

أمّا القونوي فقد ذكر بعض من هذه الوجوه التي ذكرها المفسرون وشيخه البيضاوي في مرجع الضمير(هو) ومنها :

- إنّه راجع إلى (أحدهم)، (أن يُعَمَّر) فاعل (بمزحزحه)، أو يكون راجعًا إلى التعمير الذي دلّ عليه الفعل (يُعَمَّر) و (أن يُعَمّرَ) بدل منه، أو (هو) ضمير مبهم لا مرجع له و(أن يُعَمّر) مفسره.(٧٤)

وعمد القونوي إلى تضعيفَ الوجهين الأخيرين، فالوجه الثاني فيه ضعف بسب الفصل بالخبر بين البدل والمبدل منه، وأما الثالث فهو أيضا ضعيف من حيث التركيب لأنه يوجب عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً، وفيه فصل بالخبر بين البدل والمبدل منه.(٧٥)

مما لاشك فيه أنّ تركيب أو نظم الآيات القرآنية يفترض أن يكون أفضل التراكيب اللغوية، ولهذا إذا قيل بوجه إعرابي فيه مخالفة للتراكيب اللغوية فيوصف هذا الوجه الإعرابي بالضعف لمخالفته التركيب اللغوي الصحيح الذي نصّ عليه النحويون على وفق قواعدهم، ومن المعلوم أن البدل والمبدل منه كالكلمة الواحدة وكذلك المفَسَّر والمفسِّر له فالوجهان الثاني والثالث وصفهما القونوي بالضعف لأنه يلزم منهما الفصل بين كلمتين هما كالكلمة الواحدة.

نستشف مما سبق أن للفصل هنا أثرًا في التركيب النحوي فقد ضعَّف وجهين من الأوجه الإعرابية ؛ لأنّ فيه فصلًا بين البدل والمبدل منه وهما كالكلمة الواحدة فهذا الفصل أدى إلى ضعف في التركيب والتماسك بين أجزاء الجملة، والوجه الراجح عندي هو الأول أي أن الضمير (هو) عائد على (أحدهم) المتقدم في الآية فالضمير بحسب هذا الوجه يعود على شيء مذكور في الكلام وهذا أفضل من حمله على شيء مقدر أو مفهوم من الكلام، وأيضا هو سالم من الفصل.

٢ – الفصل بين البدل والمبدل منه بمعمول العامل في المبدل منه :

ومن شواهد ذلك قوله تعالى : ((**الر كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ**)) **(سورة إبراهيم : ١)**

وجّه أبو حيان قوله تعالى : ((إلى صراط)) بأنه بدل من قوله تعالى : (إلى النور) ثم ذهب إلى جواز الفصل بينهما في هذا النص القرآني ؛ لأنَّ الفاصل ليس أجنبيا بل هو معمول للعامل في المبدل منه، إذ قال : "وَالظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَهُ: (إِلَى صِرَاطِ) بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ : (إِلَى النُّورِ)، وَلَا يَضُرُّ هَذَا الْفَصْلَ بَيْنَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ وَالْبَدَلِ، لِأَنَّ (بِإِذْنِ) مَعْمُولٌ

لِلْعَامِلِ فِي الْمُبْدَلِ مِنْهُ وَهُوَ لِتُخْرِجَ."[٧٦]، وممن تابعه على جواز الفصل بين البدل والمبدل منه بمعمول العامل في المبدل منه السمين الحلبي، وشهاب الدين الخفاجي، والآلوسي[٧٧]

أمّا القونوي فقد ذكر ما ذهب إليه شيخه البيضاوي وهو أن قوله تعالى : ((إلى صراط)) بدل من قوله تعالى :((إلى النور)) وقد بيّن نوع البدل بأنه بدل الكل، وقد ذهب إلى جواز الفصل بين البدل والمبدل منه في هذه الآية لأنّ الفاصل معمول للعامل في للمبدل منه مؤكدًا ذلك بقوله :" ولما كان قوله :(بإذن ربهم) من معمولات العامل في المبدل منه لا يضر فصله بين البدل والمبدل منه " [٧٨].

الخاتمة

وفي ختام هذه الدراسة للفصل بين التابع والمتبوع في حاشية القونوي على تفسير البيضاوي نعرض أهم النتائج التي توصل إليها الباحثان، وهي :

١- كثرة ورود الفصل بين التابع والمتبوع وتنوع موارده في حاشية القنوي كالفصل بين الصفة والموصوف، والمعطوف والمعطوف عليه، والبدل والمبدل منه.

٢- نجد أن الفصل النحوي في باب التوابع قد تنوعت وتعددت أشكاله وموارده بلحاظ نوع الفاصل، فقد يكون الفاصل مفردًا أو جملة أو شبه جملة (الظرف والجار والمجرور)، قسم أو أكثر من جملة، ومن النحويين من وضع معيار للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه يقوم على هيأة حرف العطف مركب من حرف أم مركب من حرفين، والمعطوف اسم أم فعل، ونلحظ أيضًا أن لنظم الجملة وقوة التماسك والترابط بين أجزائها، وهذا قد أثر في الفاصل وحكمه.

٣- كشفت هذه الدراسة أنّ للفصل النحوي أثرًا في التركيب أو نظم الجملة، وتنوع الأحكام التقويمية من حيث الجواز أو المنع أو الرفض، والقونوي أشار إلى هذه الأحكام وأثر الفصل فيها من خلال قبول أو رفض الوجه النحوي أو تضعيفه بسبب الفصل، ونجد أنّ القونوي قد بيّن في كثير من المواضع أنّ للفصل النحوي أثرًا جيدًا في التوجيه النحوي، إذ حسن أو صحح بعض التوجيه النحوي، كالعطف على الضمير المرفوع المتصل ظاهرًا كان أو مستترًا لا يصح أو لا يحسن إلّا بالفصل.

٤- مما لا شك فيه أن تركيب أو نظم الآيات القرآنية من أفضل التراكيب اللغوية، ولهذا إذا قيل بوجه إعرابي فيه مخالفة للتراكيب اللغوية يوصف هذا الوجه بالضعف لمخالفته التركيب اللغوي الصحيح الذي نصّ عليه النحويون على وفق قواعدهم.

٥- على الرغم من أن التوابع من المتلازمات تختلف قوة التماسك والترابط وتتفاوت فيما بينها، وهذا له تأثير كبير في الفصل وأحكامه النحوية.

هوامش البحث

١- ينظر : الأصول في النحو : ٢/ ٣٣، واللباب في علل الإعراب والبناء : ١/ ٢٣٥، وشرح المفصل : ١/ ٣٣،وأمالي ابن الحاجب : ١/ ٤١٨.

٢- الكتاب : ١/ ٤٢١.

٣- ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٢/ ٥٠٠.

٤- ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢/ ١١٤٨، ارتشاف الضرب : ٤/ ١٩٣٥، و همع الهوامع : ٣/ ١٤٣، حاشية الصبان : ٣/ ٨٤.

٥- ينظر: شرح جمل الزجاجي : ١/ ٢١٥- ٢١٦، و ضرائر الشعر : ٢٠٤.

٦- ينظر : الكشاف : ١/ ٣٤٤، ٢/ ٥٣٧، وردّه أبو حيان للفصل بينهما بالأجنبي، ينظر : البحر المحيط : ٥/ ٣٩٣.

٧- ينظر: الدر المصون : ٧/ ٧٤، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم : ٥/ ٣٦، روح المعاني : ٧ / ١٨٥.

٨- ينظر: الدر المصون : ٧/ ٧٤.

٩- ينظر : ارشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم : ٥/ ٣٦، روح المعاني : ٧/ ١٨٥، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي : ٥/ ٢٥٥

١٠- ينظر: التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ٧٦٤، الدر المنثور : ٧/ ٧٤، ارشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم : ٥/ ٣٦،و اللباب في علوم الكتاب : ١١/ ٣٤٧، روح المعاني : ٧/ ١٨٥.

١١- البحر المحيط : ٦/ ٤١٤

١٢- حاشية القونوي : ١١/ ٢٤

١٣- م.ن : ١١/ ٢٤

١٤- ينظر: شرح الكافية الشافية : ٢/ ١١٤٨، ارتشاف الضرب : ٤/ ١٩٣٥، و همع الهوامع : ٣/ ١٤٣، حاشية الصبان : ٣/ ٨٤

١٥- ينظر : البيان في روائع القرآن : ١٧٨- ١٧٩

١٦- ينظر: شرح الكافية الشافية : ٢/ ١١٤٨، ارتشاف الضرب : ٤/ ١٩٣٥، حاشية الصبان : ٣/ ٨٤، و دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ١٠/ ٣٨٣

١٧- ينظر : الكشاف : ٢/ ٨٢، : مفاتيح الغيب : ١٤/ ١٨٨، والبحر المحيط : ٤/ ٧٠٠، و أنوار التنزيل وأسرار التأويل : ٢/ ١٩٠،و التحرير والتنوير : ١٨/ ١٨٧.

١٨- ينظر : البحر المحيط : ٤/ ٧٠٠.

١٩- ينظر: : التبيان في إعراب القران :١/ ٥٥٢.

٢٠- البحر المحيط : ٤/ ٧٠٠.

٢١- حاشية القنوي : ٨/ ٢١١

٢٢- الكشاف : ٢/ ١٦٦

٢٣- : التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٥٩٩

٢٤- م. ن : ١/ ٥٩٩

٢٥- ينظر: الدر المصون : ٥/ ٤٨٢

٢٦- روح المعاني : ٥/ ٧٨

٢٧- حاشية القونوي : ٨/ ٥٢١-٥٢٢

٢٨- م.ن : ٨/ ٥٢٢

٢٩- ينظر :حاشية ابن التمجيد على تفسير البيضاوي : ٨/ ٥٢١.

٣٠- شرح جمل الزجاجي : ١/ ٢١٥

٣١- ينظر: الكشاف :٢/ ٥٣٧، والتبيان في إعراب القرآن : ٢/ ٧٦٣، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل : ٣/ ١٩٢.

٣٢- ينظر : البحر المحيط : ٦/ ٤٠٧
٣٣- حاشية القونوي : ١١/ ٨
٣٤- م.ن : ١١/ ٨.
٣٥- ينظر: همع الهوامع : ٣/ ٢٢٩.
٣٦- شرح التسهيل : ٣/ ٣٨٤، و ٣/ ٣٧٩
٣٧- ينظر: ارتشاف الضرب : ٤/ ٢٠٢٣-٢٠٢٤، و شرح جمل الزجاجي : ١/ ٢٦٥
٣٨- ينظر: الكتاب : ٢/ ٣٧٨-٣٧٩،،المقتضب : ٣/ ٢١٠، الأصول في النحو : ٢/ ٧٨- ٧٩،وشرح المفصل : ٢٧٧/٢.
٣٩- ينظر: الكتاب : ٢/ ٣٧٨-٣٧٩،والمقتضب : ٣/ ٢١٠، والأصول في النحو : ٢/ ٧٨- ٧٩، وشرح المفصل : ٢٧٧/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : ٢/ ٣٨٨.
٤٠- ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٨٨/٢، و شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٣٣٤
٤١- ينظر: شرح المفصل : ٢/ ٢٨٠، الكشاف: ١/ ١٢٧، المحرر الوجيز: ١/ ١٢٦، التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٢٥، البحر المحيط : ١/ ٢٥٢، الدر المصون: ١/ ٢٧٨، شرح التصريح على التوضيح : ٢/ ١٨١، التحرير والتنوير: ١/ ٤٢٨.
٤٢- ينظر: حاشية القونوي : ٣/ ١٨١
٤٣- لم تنسب هذه القراءة في الكشاف والبحر المحيط، والدر المصون إلى قارئ معين، لكن ذكر الماوردي في النكت والعيون :٦/ ٤٤،أن الضحاك قالها.
٤٤- الكشاف : ٤/ ٥٦٨.
٤٥- الدر المصون : ١٠/ ٣٧٠- ٣٧١، وارشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم : ٨/ ٢٦٨، روح المعاني : ١٤/ ٣١٥.
٤٦- ينظر : البحر المحيط : ١٠ / ٢١٢
٤٧- حاشية القونوي : ١٩/ ١٦١- ١٦٢.
٤٨- ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١/ ١١٥- ١١٦
٤٩- البحر المحيط : ١/ ٦٢١.
٥٠- الدر المصون : ٢/ ١١٥، و مغني اللبيب : ٧٠٢.
٥١- ينظر : حاشية القونوي : ٤/ ٢٣٨.
٥٢- ينظر: شرح التسهيل : ٣/ ٣٧٩- و٣/ ٣٨٤، مغني اللبيب : ٤/ ١٣٠- ١٣١،، واللباب في علوم الكتاب : ٦/ ٤٣٧- ٤٣٨.
٥٣- ينظر : البحر المحيط : ٣/ ٦٨٥.
٥٤- : م. ن: ٣/ ٦٨٤- ٦٨٥، والدر المصون : ٤/ ١١
٥٥- ينظر : البحر المحيط : ٣/ ٦٨٥.
٥٦- حاشية القونوي : ٧/ ٢٠٣.
٥٧- م. ن : ٧/ ٢٠٣.
٥٨- المقتضب : ٣/ ١٩٤.

٥٩- الخصائص: ٣/ ٥٠.
٦٠- ارتشاف الضرب : ٤/ ١٩٧٤.
٦١- ينظر :همع الهوامع : ٣/ ١٤٣.
٦٢- الكتاب : ٢/ ١٤٧.
٦٣- أمالي ابن الحاجب : ١/ ٢٣٧
٦٤- ينظر :معاني القرآن وإعرابه : ١/ ١٧٨.
٦٥- ينظر: الكشاف: ١/ ١٦٨، و المحرر الوجيز : ١/ ١٨٢، والبيان في غريب القرآن : ١/١١١، والبحر المحيط : ١/ ٥٠٥.
٦٦- ينظر: مشكل إعراب القرآن : ١/ ١٠٥، والكشاف : ١/١٦٨، والتذييل والتكميل : ٤/ ٣١٣، والدر مصون : ٢/ ١٤– ١٥.
٦٧- معاني القرآن وإعرابه : ١/ ١٧٨
٦٨- ينظر: الكشاف : ١/ ١٦٨،والتبيان في إعراب القرآن : ١/ ٩٦،وشرح الكافية : ٢/ ٤٦٦.
٦٩- ينظر: أمالي ابن الحاجب / ١/ ٢٣٧
٧٠- ينظر: روح المعاني : ١/ ٣٠٣.
٧١- ينظر :الكشاف : ١/ ١٦٨، الدر المصون: ٢/ ١٤–١٥، ارشاد العقل السليم : ١/ ١٣٣.
٧٢- : الجامع لأحكام القرآن : ٢/ ٣٤
٧٣- ينظر: البحر المحيط : ١/ ٥٠٦، والدر المصون : ٢/ ١٥.
٧٤- ينظر : حاشية القونوي : ٤/ ٦٥– ٥٧.
٧٥- م. ن : ٤/ ٥٧.
٧٦- البحر المحيط : ٦/ ٤٠٦.
٧٧- ينظر : الدر المصون : ٧/ ٦٥، حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي : ٥/ ٢٤٩.
٧٨- حاشية القونوي : ١١/ ٥.

المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم
٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق : د. رجب عثمان محمد، مراجعة، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
٣. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم :محمد بن محمد بن مصطفى أبو السعود العمادي (ت ٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت.
٤. الأشباه والنظائر في النحو:عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق :غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، ط٢، تاريخ النشر: ٢٠٠٧ م.
٥. الأصول في النحو : أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت:٣١٦هـ)، تحقيق:عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، د.ط، د. ت.

٦. أمالي ابن الحاجب : لأبي عمرو عثمان بن الحاجب (٦٤٦هـ)، تحقيق : د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل... دار عمان – بيروت، د.ط، د.ت.
٧. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧ هـ)، :دار الفكر – دمشق، د.ط، د.ت.
٨. أنوار التنزيل وأسرار التأويل : ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت:٦٨٥ هـ)، دار الفكر – بيروت، د.ط، د.ت.
٩. البحر المحيط في التفسير: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق : صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، د.ط،١٤٢٠ هـ.
١٠. البيان في روائع القرآن : د. تمام حسان (١٤٣٢هـ)، عالم الكتب – القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.
١١. التبيان في إعراب القرآن : أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: ٦١٦هـ)،
a. تحقيق :علي محمد البجاوي،الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ط، د.ت.
١٢. تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد : محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت : ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر – تونس، د.ط، ١٩٨٤هـ.
١٣. الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت: ٦٧١ هـ) تحقيق : هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، د.ط، ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٣ م.
١٤. حاشية ابن التمجيد على تفسير البيضاوي : مصلح الدين بن إبْرَاهيم الرومي الحنفي (ت٨٨٠ هـ)، تحقيق: عبد الله محمود مُحَمَّد عمر، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١٤٢٢،١هـ – ٢٠٠١ م.
١٥. حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك : أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط، ١ ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.
١٦. حاشية القونوي على تفسير البيضاوي : عصام الدين إسْمَاعيل بن مُحَمَّد الحنفي (ت: ١١٩٥هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
١٧. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت : ٣٩٢هـ)،الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، د.ت.
١٨. دراسات لأسلوب القرآن الكريم : محمد عبد الخالق عضيمة (ت ١٤٠٤ هـ)، تصدير: محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، د.ط، د.ت.
١٩. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ط، د.ت.
٢٠. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت:١٢٧٠هـ) تحقيق : علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١٤١٥،١هـ.
٢١. شرح تسهيل الفوائد : أبو عبد الله، جمال الدين ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون،هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م).
٢٢. شرح التصريح على التوضيح : خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الأزهري (ت: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية –بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
٢٣. شرح جمل الزجاجي: أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي (ت ٦٠٩هـ)، د.ط، د.ت.

٢٤.شرح الرضيّ على الكافية :محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي،نجم الدين(ت:٦٨٦ هـ)، د.ط،١٣٩٨ هـ.
٢٥.شرح الكافية الشافية : جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك تحقيق :عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
٢٦.شرح المفصل : يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق : الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
٢٧.ضرائر الشِّعْر: علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ) تحقيق : السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٠ م.
٢٨.عناية القاضي وكفاية الرّاضي عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي : شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (ت: ١٠٦٩هـ)، دار صادر – بيروت، د.ت.
٢٩.الكتاب : عمرو بن عثمان، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: ١٨٠هـ) تحقيق : عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٣٠.الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل : أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ): دار الكتاب العربي – بيروت، ط٣، ١٤٠٧ هـ.
٣١.اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
٣٢.اللباب في علوم الكتاب: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي (ت: ٧٧٥هـ) تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، ط ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م.
٣٣.المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي (ت: ٥٤٢هـ) تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢٢ هـ.
٣٤.مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب الأندلسي القرطبي (ت: ٤٣٧هـ) تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ
٣٥.معاني القرآن وإعرابه : إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ) تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي،عالم الكتب – بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٣٦.مغني اللبيب عن كتب الأعاريب :عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق : د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
٣٧.مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط٣،١٤٢٠ هـ.
٣٨.المقتضب : محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة،عالم الكتب. – بيروت، د.ط , د.ت.
٣٩.النكت والعيون : أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي
٤٠.(ت: ٤٥٠هـ)، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان، د.ط، د.ت.

Sources and references

1. The Holy Quran
2. Resorption of taking from Lisan al-Arab: Abu Hayyan Al-Andalusi (d. 745 AH), edited by: Dr. Ragab Othman Muhammad, review, d. Ramadan Abdel Tawab, Al-Khanji Library, Cairo, 1st edition, 1418 AH - 1998 AD.
3. Guiding the sound mind to the advantages of the Holy Book: Muhammad bin Muhammad bin Mustafa Abu Al-Saud Al-Emadi (d. 982 AH), Arab Heritage Revival House, Beirut, Dr. I, Dr. T.
4. Similarities and analogues in grammar: Abd al-Rahman bin Abi Bakr, Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH),Edited by: Ghareed Al-Sheikh, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 2nd edition, publication date: 2007 AD.
5. Fundamentals in Grammar: Abu Bakr Muhammad bin Al-Sari bin Sahl Al-Nahwi, known as Ibn Al-Sarraj (T: 316 AH), Edited by: Abd al-Hussein al-Fatli, Al-Risala Foundation, Lebanon - Beirut, Dr. I, Dr. T.
6. Amali Ibn al-Hajib: by Abu Amr Uthman ibn al-Hajib (646 AH), edited by: Dr. Fakhr Salih Suleiman Qadara, Dar Al-Jeel... Dar Amman - Beirut, Dr. I, Dr. T.
7. Fairness in matters of disagreement between the Basri and Kufian grammarians: Abd al-Rahman bin Muhammad bin Ubayd Allah al-Ansari, Abu al-Barakat, Kamal al-Din al-Anbari (T: 577 AH), Dar al-Fikr - Damascus, Dr. I, Dr. T.
8. Lights of Revelation and Secrets of Interpretation: Nasser al-Din Abu Saeed Abdullah bin Omar bin Muhammad al-Shirazi al-Baydawi (T: 685 AH), Dar Al-Fikr - Beirut, Dr. I, Dr. T.
9. Al-Bahr al-Muhit fi al-Tafsir: Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf bin Ali bin Yusuf bin Hayyan Atheer al-Din al-Andalusi (T.
10. The statement in the masterpieces of the Qur'an: d. Tamam Hassan (1432 AH), The World of Books - Cairo, 1st edition, 1413 AH - 1993 AD.
11. Explanation in the syntax of the Qur’an: Abu Al-Baqa Abdullah bin Al-Hussein bin Abdullah Al-Akbari (T.: 616 AH), Edited by: Ali Muhammad Al-Bajawi, Publisher: Issa Al-Babi Al-Halabi and Partners, Dr. I, Dr. T.
12. Editing the correct meaning and enlightening the new mind from the interpretation of the glorious book: Muhammad al-Taher bin Muhammad bin Muhammad al-Taher bin Ashour al-Tunisi (T.: 1393 AH), the Tunisian Publishing House - Tunis, Dr. I, 1984 AH
13. The Compiler of the Rulings of the Qur’an: Abu Abdullah Muhammad Bin Ahmad Bin Abi Bakr Bin Farah Al-Ansari Al-Khazraji Shams Al-Din Al-Qurtubi (T. 2003 AD.
14. Ibn al-Tamjid’s footnote on the interpretation of al-Baydawi: Musleh al-Din ibn Ibrahim al-Roumi Al-Hanafi (d. 880 AH), Edited by: Abdullah Mahmoud Omar, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya - Beirut, 1, 1422 AH - 2001 AD.
15. Hashiyat al-Sabban on al-Ashmouni’s commentary on Alfiya Ibn Malik: Abu al-Irfan Muhammad ibn Ali al-Sabban al-Shafi’i (T.
16. Hashiyat al-Qunawi on the interpretation of al-Baydawi: Essam al-Din Ismail bin Muhammad al-Hanafi (T.
17. Characteristics: Abu al-Fath Othman bin Jinni al-Mawsili (d.: 392 AH), the Egyptian General Book Organization, 4th edition, d.t.
18. Studies of the Style of the Holy Qur’an: Muhammad Abd al-Khaleq Azimah (d. 1404 AH), foreword: Mahmoud Muhammad Shaker, Dar al-Hadith, Cairo, Dr. I,

19. Al-Durr Al-Masun in the Sciences of the Hidden Book: Abu Al-Abbas, Shihab Al-Din, Ahmed bin Youssef bin Abd Al-Daaem, known as Al-Samin Al-Halabi (T.: 756 AH), d. Ahmed Muhammad Al-Kharrat, Dar Al-Qalam, Damascus, Dr. I, Dr. T.
20. The Spirit of Meanings in the Interpretation of the Great Qur'an and the Seven Muthani: Shihab al-Din Mahmoud bin Abdullah al-Husayni al-Alusi (T.
21. Explanation of Facilitating Benefits: Abu Abdullah, Jamal al-Din Ibn Malik (T.: 672 AH) Edited by: Dr. Abdul Rahman Al-Sayed, d. Muhammad Badawi al-Makhtoon, Hajar for printing, publishing and distribution, 1st edition, (1410 AH - 1990 AD).
22. Explanation of the statement on the explanation: Khaled bin Abdullah bin Abi Bakr bin Muhammad Al-Azhari (d.: 905 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiya - Beirut - Lebanon, 1st edition, 1421 AH - 2000 AD.
23. Explanation of Jamal Al-Zajaji: Abu Al-Hassan Ali bin Muhammad bin Ali bin Kharouf Al-Ishbili (d. 609 AH), Dr. I, Dr. T.
24. Al-Radi's Explanation of Al-Kafiyyah: Muhammad bin Al-Hassan Al-Radi Al-Istrabadhi, Najm Al-Din (T.: 686 AH), Dr. I, 1398 AH.
25. Explanation of the healing sufficient: Jamal al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Abdullah bin Malik Edited by: Abdul Moneim Ahmed Haridi
26. Publisher: Umm Al-Qura University Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, College of Sharia and Islamic Studies, Makkah Al-Mukarramah, 1st edition, 1402 AH - 1982 AD.
27. Explanation of the detailed: Ya'ish ibn Ali ibn Ya'ish ibn Abi al-Saraya Muhammad ibn Ali, Abu al-Baqa, Muwaffaq al-Din al-Asadi al-Mawsili, known as Ibn Ya'ish (T. 1422 AH - 2001 AD.
28. Dhara'i poetry: Ali bin Moamen bin Muhammad, Al-Hadhrami Al-Ishbili, Abu Al-Hassan, known as Ibn Asfour (T.
29. The Care of the Judge and the Sufficiency of Al-Radi on the Interpretation of Al-Baydawi: Shihab Al-Din Ahmed Bin Muhammad Bin Omar Al-Khafaji Al-Masry Al-Hanafi (T.: 1069 AH), Dar Sader - Beirut, Dr. T.
30. The book: Amr bin Othman, Abu Bishr, nicknamed Sibawayh (d.: 180 AH) Edited by: Abd al-Salam Muhammad Haroun, Al-Khanji Library, Cairo, 3rd edition, 1408 AH - 1988 AD.
31. The Scout on the Facts of the Mysteries of Downloading: Abu al-Qasim Mahmoud bin Amr bin Ahmed, al-Zamakhshari Jarallah (T: 538 AH): Dar al-Kitab al-Arabi - Beirut, 3rd edition, 1407 AH.
32. The core in the ills of construction and syntax: Abu Al-Baqa Abdullah bin Al-Hussein bin Abdullah Al-Akbari (T.: 616 AH), T: D. Abd al-Ilah al-Nabhan, Dar al-Fikr - Damascus, 1st edition, 1416 AH, 1995 CE.
33. The core in the sciences of the book: Abu Hafs Siraj Al-Din Omar bin Ali bin Adel Al-Hanbali (T: 775 AH) Edited by: Sheikh Adel Ahmed Abdel Mawgoud and Sheikh Ali Muhammad Moawad, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya - Beirut / Lebanon, 1419 AH - 1998 AD.
34. The brief editor in the interpretation of the dear book: Abu Muhammad Abd al-Haq bin Ghalib bin Abd al-Rahman bin Tammam bin Attia al-Andalusi (T.
35. The problem of parsing the Qur'an: Abu Muhammad Makki bin Abi Talib Al-Andalusi Al-Qurtubi (T.: 437 AH) Edited by: Dr. Hatem Salih Al-Damen, Al-Risala Foundation - Beirut, 2nd edition, 1405 AH
36. The meanings of the Qur'an and its syntax: Ibrahim bin Al-Sari bin Sahl, Abu Ishaq Al-Zajj (T: 311 AH) Edited by: Abdul Jalil Abdo Shalaby, The World of Books - Beirut, 1st edition, 1408 AH - 1988 AD.

37. Mughni al-Labib, on the books of Arabs: Abdullah bin Youssef bin Ahmed bin Abdullah bin Youssef, Jamal al-Din, Ibn Hisham (T.: 761 AH), edited by: Dr. Mazen Al-Mubarak, Muhammad Ali Hamdallah, Dar Al-Fikr - Damascus, 6th edition, 1985 AD.
38. Keys to the Unseen or the Great Interpretation: Abu Abdullah Muhammad bin Omar bin Al-Hassan bin Al-Hussein Al-Taymi Al-Razi, nicknamed Fakhr Al-Din Al-Razi (T.: 606 AH), Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi - Beirut, 3.1420 AH.
39. Al-Muqtadab: Muhammad bin Yazid bin Abdul-Akbar, Abu Al-Abbas, known as Al-Mubarrad (T.: 285 AH), Edited by: Muhammad Abdul-Khaliq Azimah, The World of Books. - Beirut, Dr. I, Dr. T.
40. Jokes and eyes: Abu al-Hasan Ali bin Muhammad bin Muhammad bin Habib al-Basri al-Baghdadi, known as al-Mawardi(T: 450 AH), edited by: Mr. Ibn Abd al-Maqsud Ibn Abd al-Rahim, Dar al-Kutub al-Ilmiya - Beirut / Lebanon,D.T., D.T.